العرب
الأربعاء 2019/11/27
السنة 42 العدد 11541

تونس تحفز الاستثمار بتعديل نظام إقامة الأجانب

الشكوك تحاصر خطط هيئة الاستثمار لجذب رؤوس الأموال

محفزات الاستثمار تقليدية

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - أثار قرار هيئة الاستثمار إدخال تعديلات على نظام الإقامة للأجانب بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية للبلاد في المستقبل جدلا واسعا داخل أوساط الأعمال.

وتسعى تونس منذ سنوات إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات لجلب المستثمرين الأجانب، وتدارك تراجع مكانتها العالمية عبر تفكيك العراقيل التي تقف أمامهم.

وجسّدت الهيئة ذلك مطلع الأسبوع الجاري بإعلانها عن تمكينهم من بطاقة الإقامة، في وقت تتصاعد فيه شكوك خبراء من جدوى هذه الخطوة المتأخرة.

وأعلنت الهيئة التونسية للاستثمار الاثنين الماضي، تمكين كافة المستثمرين الأجانب من خدمة الحصول على بطاقة الإقامة بالبلد قصد تيسير مواصلة نشاطهم الاستثماري.

وقالت الهيئة في بيان إنها بدأت في إتاحة ست خدمات رقمية لفائدة المستثمرين التونسيين والأجانب على بوابة الاستثمار.

وتشمل الخدمات الجديدة التصريح بالاستثمار وتأسيس الشركات، وطلب الحصول على الرخص، وطلب الحصول على الحوافز المالية والجبائية، وإيداع المشاريع ذات الأولوية الوطنية وإيداع العرائض.

وسرعان ما شكك الخبراء في الخطوة التي اعتبروها متأخرة ولن تعالج مشاكل القطاع الهيكلية التي تفترض وضع أسس مستدامة للنهوض بالاستثمارات في بلد يعيش على وقع أزمة اقتصادية.

وقال الخبير الاقتصادي منجي المقدم لـ"العرب"، إن "الحل لجذب الاستثمارات ليس قانونيا، فالحكومة سبق وأقرّت في قانون الاستثمار لعام 2016 تسهيلات وامتيازات في غاية الأهمية للمستثمرين الأجانب، لكنها لم تفض إلى أي نتيجة ايجابية، ولا يزال المستثمر يفضّل التوجّه نحو تركيا والمغرب".

وأضاف أن "المشكلة تكمُن في الوضع الأمني وليس في ما يتعلق بالإرهاب فقط، وإنما حتى في غلق الطرقات أو الاحتجاجات العمالية التي تجعل من المستثمر ينفر ويفضّل مناطق مستقرة".

ويجمع خبراء على أن البيروقراطية معضلة أساسية، حيث تتسم معظم الشركات الحكومية بطابع التراخي في أداء المهام والخدمات، ممّا يعطل سير المشاريع ويطرد المستثمرين الذين يفضلون دولا أخرى تقدّم لهم حوافز.

وأشار المقدم لـ"العرب" إلى أن ضحالة البنية التحتية والبيروقراطية الإدارية تقفان حجر عثرة أمام كل مستثمر يرغب في إحداث مشاريع بالبلاد، حيث يصطدم بواقع التراخي الإداري وصعوبة الحصول على التراخيص وغيرها.

وكانت تونس قد أقرّت امتيازات كبيرة للمستثمرين الأجانب ترجمها قانون الاستثمار الجديد بمنح المستثمر حق إحداث مشاريع في شتى المجالات بعد كان القانون السابق يسمح فقط بمجال الصناعة.

ويوفّر القانون الجديد فرص إنجاز مشاريع في مجالات الزراعة والخدمات، إضافة إلى إعفاءات وحوافز ضريبية لتشجيعهم على اختيار تونس كبوابة للسوق الأفريقية.

عبدالقادر بودريقة

تونس لم تخرج من الطابع التقليدي لجذب رؤوس الأموال

ورغم التحفيزات، يغلب طابع الجمود على الاستثمارات ولم تحقق أي تقدم بعد تفعيل القانون المتعلق بالاستثمار ودفع ذلك السلطات إلى إعلان منح بطاقة الإقامة للمستثمر الأجنبي، الأمر الذي يراه خبراء لن يغير في الواقع شيئا.

ويقول الخبير الاقتصادي عبدالقادر بودريقة لـ"العرب" إن الإجراء ليس جديدا لأنه من حق المستثمر سابقا الحصول على الإقامة، لكن هيئة الاستثمار ألغت المراحل، التي تعطل الأجانب في الحصول على البطاقة وهي أقرت الخدمة الجديدة لتسهيل الأمر.

وبالنسبة إلى عدم تطور الاستثمار رغم القوانين، فإن بودريقة يؤكد أن المشكلة تكمن في أن تونس لم تخرج من الطابع التقليدي لجذب رؤوس الأموال.

وأشار إلى أن تونس لطالما عقدت مؤتمرات حول الاستثمار بينما الوضع يحتاج إلى تلبية حاجيات المستثمرين أكثر لتحقيق الاستمرارية.

وأكد أن المستثمرين لا يمكنهم أن يطلقوا مشاريعهم في ظل عدم وضوح الرؤية والتجاذبات السياسية والفساد والرشوة المستفحلة في مفاصل الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، يرى الخبير أن هناك غيابا لمقومات دولة الحقوق، حيث لا يجد المستثمرون ضمانات حينما يتعرضون لمشاكل قانونية نظرا إلى الإطالة في القضايا المتعلقة بالعقود، إفضلا عن تخوفهم من اتساع مطالب العمال أحيانا في ظل قوة النقابات.

وتؤكد العديد من المؤشرات أنه في ظرف ثماني سنوات فقط، تم سنّ أكثر من 500 قانون يتعلق بالتعديلات الضريبية.

ويشكّل انخفاض قيمة الدينار معضلة للمستثمر، حيث يتخوف من تأثير ذلك على إيراداته عندما يحوّل أرباحه إلى الخارج بالعملة الصعبة.

وقال الخبير معز الجودي لـ"العرب"، إن "المستثمر الأجنبي يواجه مشكلا كبيرا في تحويل أرباحه لأن البنك المركزي يعطله إذ يضيف تلك الأموال في رصيد احتياطات العُملة الصعبة".

وأوضح أن هناك تعطيلات في الحصول على الوثائق المتعلقة بأية شركة يطلقها المستثمر، علاوة على قلّة اليد العاملة رغم ارتفاع البطالة.

وأضاف الجودي بالقول إن "هناك سبب قوي وهو شيطنة بعض الأطراف السياسية للمستثمرين واتهام السلطات بالعمالة".

رياح تسريح الموظفين تضرب مصارف تركيا

جان تيومان
كاتب في موقع أحوال تركية

لا شك أن الخدمات المصرفية تعتبر واحدة من المجالات الأساسية لقطاع الخدمات في تركيا، الذي تضرر كثيرا في الفترة الماضية، مثل قطاع تجارة التجزئة.

وسرعان ما انتشرت أخبار عن سعي بنك يابي كيريدي إلى طرد المئات من العاملين من قسم الخدمات المصرفية للأفراد، في منطقة جيبزه غرب إسطنبول.

لقد انضمّ حوالي نصف مليون موظف في قطاع الخدمات إلى طابور العاطلين عن العمل في تركيا في العام الماضي، غير أن ذلك لم يستطع أن يثير ضجة كبيرة بقدر الضجة، التي أثارها فصل 200 موظف كانوا يعملون في يابي كيريدي.

نعزو سبب ذلك إلى مستوى التعليم الذي تلقاه المصرفيون وإلى تحركهم أكثر تخطيطًا وانتظامًا من زملائهم الآخرين.

تسريح العمال في البنوك ليس ظاهرة جديدة. فوفقًا لأرقام هيئة التنظيم والرقابة المصرفية، زاد عدد البنوك واحدا فقط منذ أغسطس 2018، حيث قلبت الأزمة الاقتصادية الأسواق التركية رأسا على عقب.

مقابل ذلك، تمّ تسريح أربعة آلاف مصرفي، وإغلاق 167 فرعا للبنوك، وإزالة 211 فرعا من النظام على شبكة الإنترنت للشروع في تنفيذ الإجراءات اللازمة لإغلاقها.

وإذ أردنا عقد مقارنة بين هذه الأرقام والمُعطيات العامة للقطاع، فإننا سنرى أن عدد البنوك المغلقة والمصرفيين العاطلين هو 1.4 و1.9 بالمئة على الترتيب. وهو في الواقع معدل منخفض للغاية مقارنة بحجم انكماش الخدمات المصرفية.

وإذا كانت البنوك ستتوجه لخفض عدد الموظفين وفروعها تماشياً مع الوضع المالي المتدهور، فلن يكون من الخطأ أن نقول بأن التسريح الجماعي في بنك يابي كيريدي ليس إلا بداية.

ولا شك أن توقعاتنا في هذا الصدد تعتمد على معطيات ملموسة وموضوعية إذ لم يعد رؤساء البنوك يعملون في قطاع مربح للغاية كما كان الحال في السنوات السابقة.

وفقا للبيانات الرسمية، فإن حجم الربح قبل الضريبة في القطاع انخفض بنسبة 14 بالمئة بالقيمة الاسمية في نهاية سبتمبر الماضي. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار معدلات التضخم، فإن الخسارة الحقيقية تتجاوز 25 بالمئة.

والأهم من ذلك، هناك انهيار سريع في هوامش الربح، بالنظر إلى العائد على الأموال المودعة من قبل شركاء البنوك.

وكان العائد على حقوق المساهمين 12.5 بالمئة في سبتمبر من العام الماضي، في حين أنه تراجع حاليا إلى أقل من 9.5 بالمئة، علما أن هذه النسبة لم تنخفض تحت سقف 15 في المئة حتى في غضون السنوات الطويلة التي كثرت فيها عمليات شراء وبيع البنوك في تركيا.

لا يقتصر الأمر على ذلك، فعندما نقارن الإيرادات في القطاع المصرفي بعدد الموظفين والفروع، تزداد النقاط السوداء، فإذا نظرنا إلى مقدار الأموال التي تنفقها البنوك في سبيل مصروفات تشغيلها من الرسوم والعمولات وإيرادات الخدمات الناتجة من أرباح المعاملات غير المتعلقة بالفائدة، أي من قطاع الخدمات، نرى أن السعر ارتفع إلى 89.7 بالمئة بعدما كان 75.7 في المئة العام الماضي.

بمعنى آخر، لقد آل القطاع المصرفي التركي إلى وضع بحيث بات لا يستطيع جني أي أموال من قطاع الخدمات الرئيسي.

من الممكن أن نقدم مزيدًا من الإحصاءات والمعطيات المماثلة في هذا المضمار. فقد انخفض الربح قبل الضريبة لكل موظف في القطاع بنسبة 15 بالمئة في العام الماضي، بينما اقتصرت الزيادة في القروض على نسبته 4 بالآلف.

وبالمثل، فإن معدل نمو إجمالي الودائع لعدد الموظفين والفروع أصبح أقل من نسبة التضخم.

يابي كيريدي نموذج للمصارف التركية التي تعاني من مشاكل، حيث أثار طرد 200 موظف من البنك ضجة كبيرة في الأوساط الاقتصادية

تُظهر هذه الحقائق أن جميع البنوك، بعدد مشابه من الموظفين، أصبحت تحصّل على ودائع أقل، وتقدّم قروضًا أقل، وبالتالي تكسب أرباحًا أقل. وهذا بالطبع مؤشر يدل على أن الوقت قد حان لشركاء البنوك ليُجروا حساباتهم مجددًا.

ويفرض التحول في الموازنة العامة، التي شهدتها البنوك في العام الماضي سلسلة من التغييرات ستؤدي لتقلص من حيث عدد الموظفين والفروع. ويمكن أن نرى هذا بسهولة من خلال النظر إلى المجالات التي يوجه القطاع إليها أصوله وأمواله.

لقد نما بند الأوراق المالية للبنوك بنسبة 25 بالمئة في العام الماضي، وأصبح أسرع البنود نمواً في الميزانية العمومية.

بمعنى آخر، فإن البنوك باتت تقوم بمهمة تمويل الديون الحكومية بدلاً من الإقراض، كما كانت تفعل في تسعينات القرن الماضي. وقد أدى هذا التطور إلى زيادة حصة الأوراق المالية في إجمالي الأصول من 11 بالمئة إلى 14 بالمئة.

وكما يعلم الجميع، فإنّ الخدمات المصرفية القائمة على خدمات الأوراق المالية هي خدمة جماعية تتمّ بعدد أقلّ من الفروع والموظفين مقارنة بالمصرفية التي تعتمد على خدمات للأفراد.

وفي ضوء ذلك، فإن هذا الأمر يعني أنّ الإبقاء على المزيد من الموظفين والفروع للبنوك قد تأجل في الوقت الحالي على الأقلّ.

وبناء على ذلك ينبغي أن نقول بأن عمليات التسريح الجديدة في قطاع البنوك سوف تستمر حتى الوصول إلى العدد المثالي من الموظفين.

البنوك مساهم جديد في زيادة معدل البطالة

أسعار النفط تقفز مع آمال التوصل لاتفاق بين واشنطن وبكين

لندن - ارتفعت أسعار النفط الثلاثاء بفضل أمل في إحراز تقدّم صوب إبرام اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين، وهما أكبر مستهلكين للنفط في العالم، وفي ظل توقعات بانخفاض مخزونات الخام الأميركية.

وزاد خام القياس العالمي برنت 20 سنتا إلى 63.85 دولار للبرميل، بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 19 سنتا إلى 58.2 دولار.

وقالت وزارة التجارة الصينية إن كبار المفاوضين التجاريين من الصين والولايات المتحدة أجروا محادثة هاتفية في إطار مساعي إبرام اتفاق مبدئي لإنهاء الحرب الدائرة منذ 16 شهرا.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الشهر الماضي أنّ الطرفين توصلا لاتفاق مبدئي، لكن دون إنهاء كافة تفاصيله.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية أنّ نائب رئيس الوزراء الصيني ليو هو تحدث عبر الهاتف الثلاثاء مع وزير الخزانة الأميركية ستيفن منوتشين وممثل التجارة الأميركي روبرت لايتهايزر.

وقالت إنّ "الطرفين ناقشا حلّ المسائل بخصوص المخاوف الرئيسية لكل طرف وتوصلا لتوافق بشأن حل القضايا ذات الصلة في شكل صحيح، واتفقا على الحفاظ على التواصل بشأن القضايا المتبقية في المشاورات بشأن اتفاق المرحلة الأولى".

وانتعشت الأسهم العالمية هذا الأسبوع وسط تفاؤل بأن أكبر اقتصادين في العالم سيعلنان قريباً عن اتفاق جزئي.

وأصدرت الحكومة الصينية الأحد الماضي، توجيها لتعزيز حماية الملكية الفكرية وزيادة العقوبات على المخالفين، وهو أحد المطالب الأميركية الشائكة في المحادثات التجارية بين البلدين.

وعلى جانب الإمدادات، تجتمع منظمة أوبك في الخامس من ديسمبر المقبل في مقرها في فيينا ويعقب ذلك محادثات مع منتجين آخرين للنفط، من بينهم روسيا، والذين وافقوا على خفض الإنتاج لدعم الأسعار، وهي المجموعة المعروفة بأوبك+.

ونسبت وكالة رويترز لتاماس فارجا من شركة السمسرة في النفط بي.في. آم قوله "تُجمع الآراء في الوقت الحالي على تمديد اتفاق أوبك+ بشأن الإمدادات لمدة ثلاثة أشهر على الأقلّ في الاجتماع القادم للمجموعة مع تأكيد خاص على الامتثال على نحو أكثر صرامة".

وأضاف "سيسهم هذا كثيرا في تحقيق توازن بمخزونات النفط العالمية العام المقبل. ويحول دون هبوط أسعار النفط".

وقال بنك جيه.بي مورغان في مذكرة إن المحللين لديه يتوقعون أن أوبك+ قد تمدد التخفيضات حتى نهاية العام المقبل.

وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تكون مخزونات النفط الخام قد تراجعت بواقع 300 ألف برميل الأسبوع الماضي حسب استطلاع أجرته رويترز لآراء المحللين.